PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**28-May-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE :	**Minister of Health: Prices for 6727 types of drugs increased by 20%...and all those in violation will be referred to the prosecution immediately**
PAGE:	**06**
ARTICLE TYPE:	**MoH News**
REPORTER:	**Sahar Mekawy-Ibrahim Rashwan-Ahmed Hefy**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

وزير الصحة: رفع أسعار ٦٧٢٧ صنفاً فقط من الأدوية بنسبة ٢٠٪.. وإحالة المخالفين للنيابة فوراً

عضو بمجلس «الصيادلة»: إدارة الصيدلة سهّلت أعمال «مافيا الدواء».. والوزارة «تتاجر بنا وبالمرضى»

كتب - سحر المكاوى وإبراهيم رشوان وأحمد حفنى:

قال الدكتور أحمد عماد الدين، وزير الصحة والسكان، إن «الزيادة فى أسعار ٦٧٢٧ صنفاً فقط من الأدوية جاءت تنفيذاً لقرار تحريك الأسعار بنسبة ٢٠٪»، موضحاً أنه «تم عمل جداول لأصناف الأدوية التى زاد سعرها تتضمن السعر بعد التعديل، بحيث لا يكون هناك مجال للتلاعب فى الأسعار، وسيتم تعميم وإعلان ذلك فى وسائل الإعلام حتى يتضح السعر بدقة للمريض قبل الصيدلى والموزع والمنتج».

وأضاف «عماد الدين» فى بيان أمس أن «القرار سينفذ فوراً وتعد القوائم المعتمدة من قبل مجلس الوزراء هى المرجعية للتسعير الجبرى للمستحضرات الدوائية المتداولة والمبيعة فى السوق المحلية، فى كافة المؤسسات الصيدلية فى جميع أنحاء مصر»، مشيراً إلى أنه «سيتم توزيع هذه الجداول على الصيدليات والشركات ومراكز التوزيع مع توقيع عقوبات صارمة على المخالفين»، وأن «أى شركة أو موزع أو صيدلية تخالف ذلك سيتم تحريز المستحضر المخالف ووقف التعامل مع الشركة المنتجة وإحالتها للنيابة العامة طبقاً للقانون، كما سيتم نفس الإجراء بالنسبة لشركات التوزيع ومخازن الأدوية من حيث تحريز المستحضر وإحالة المخالفين للنيابة العامة من خلال إدارات التفتيش بالوزارة».

وأوضح وزير الصحة أن «قرار تحريك الأسعار كان يستهدف عودة الأدوية المختفية من الأسواق، وأنه إذا لم تعد هذه الأدوية إلى الصيدليات خلال ٣ أشهر سيتم غلق الشركات المخالفة»، منوهاً بأن «الهدف من قرار رفع أسعار الدواء بنسبة معينة هو توفير الأدوية للمواطن، ولكن القرار تم تفسيره بشكل مخالف لما هو مستهدف منه، وهو ما جعل بعض الشركات والصيدليات ترفع أسعار الدواء بشكل مبالغ فيه، حيث تم استغلال القرار لزيادة سعر بعض الأدوية جزافياً». ونفى الوزير ما تردد فى بعض وسائل الإعلام بشأن اتهامه للصيدلة بـ«التلاعب فى أسعار الدواء»، على خلفية قرار التسعيرة الجديدة، مؤكداً أن «هذه الأخبار عارية تماماً من الصحة»، وأنه «لم تصدر عنه أى تصريحات عنه تسىء للصيدلة»، وأن «منهجه هو عدم الإساءة إلى أى طرف»، لافتاً إلى أن «بعض المنتجين والموزعين قد يكونون فسروا قرار التسعير بطريقة خاطئة لا يقصدون بها الإضرار بالمواطن، لذلك فقد تم ضبط القرار بمجلس الوزراء لمنع التفسير الخاطئ للقرار وضمان تنفيذه بطريقة صحيحة». وأشاد «عماد الدين» بـ«الدور المهم والمجهود الكبير الذى تبذله نقابة الصيادلة لضبط الأسعار فى سوق الدواء»، مشيراً إلى أنه «استقبل فى مكتبه أمس وكيل نقابة الصيادلة للتنسيق فيما بين الوزارة والنقابة بشأن قرار تسعير الدواء الأخير»، وأن «كلاً من وزارة الصحة ونقابة الصيادلة متفقتان على ضبط أسعار الدواء فى السوق، مع ضرورة وجود متابعة ورقابة مستمرة لضمان وصول الدواء للمواطنين بالأسعار التى تتفق مع نص القرار الصادر عن مجلس الوزراء بهذا الشأن». فى المقابل، شن حسام حريرة، عضو مجلس نقابة الصيادلة، هجوماً عنيفاً على وزارة الصحة، معتبراً أن «الوزارة تتلاعب بالمرضى والصيادلة على حد سواء»، واتهم «حريرة» «الصحة» بالفشل فى إدارة آليات تنفيذ قرار رئيس الوزراء برفع أسعار بعض الأدوية، مشيراً إلى أن «الإدارة المركزية للصيدلة بالوزارة سهلت أعمال مافيا الدواء فى مصر، عن عمد أو غير عمد». وأكد «حريرة» رفضه «تحميل الأزمة لأصحاب الصيدليات الذين يعانون منذ سنوات، ويتحملون فشل وزارة الصحة فى إدارة ملف الدواء، وكانوا دوماً فريسة لجشع أباطرة السوق ومافيا شركات الأدوية، كما تحملوا ضعف الإمكانات وعيوب التسجيل».

وتابع «حريرة» قائلاً: «أى دواء سيزيد سعره سيصدر له قرار تسعير جديد، وإلى أن يصدر القرار، سيكون البيع والشراء بالسعر القديم، وأى شركة من شركات التوزيع ترفض بيع المخزون للاستفادة من فروق الأسعار، سيتم تحرير محاضر امتناع عن البيع لها، ولكن للأسف شركات التوزيع تتاجر بالقرار لمصالحها الشخصية».

يأتى ذلك، فيما سادت حالة من الغضب بين المرضى فى «البحيرة» بسبب تعمد بعض الصيدليات رفع أسعار الأدوية بشكل مبالغ فيه، ما دفعهم للاستغاثة بالجهات المعنية لإنقاذهم من ظهور مافيا جديدة للدواء تتاجر بمعاناتهم، مطالبين الحكومة بـ«الرحمة».

تصوير - سمير وحيد

قرارات صارمة من «الصحة» لمعاقبة المتعاملين فى الدواء إذا خالفوا

زيادة أسعار الدواء

218 صنفاً دوائياً تمت زيادة أسعاره فى ٢٠١٥ ولا يشملها قرار رفع الأسعار.

14500 مستحضر دوائى بمصر و٢٥٠٠ مستحضر تم إلغاء تسجيلها.

8 آلاف مستحضر متداولة فعلياً بالصيدليات و٤ آلاف صنف متوقف إنتاجها.

12000 مستحضر موجودة بالسوق الصيدلية.